



القاضي عبد المنعم محمد الإرياني رئيس قطاع الإعلام والتوعية الانتخابية لـ (٤ أكتوبر):

الفترة الزمنية المطلوبة لإعداد السجل الإلكتروني قد تتجاوز السنة ونحن بمرحلة انتقالية لها خصوصيتها ويتعذر معها التنبؤ الدقيق بما يمكن أن يحدث في المستقبل

انه سيقضي على حالات التكرار وتشابه الصور الرقمية والبيانات الحيوية التي تعاني منها السجلات الانتخابية السابقة .

وأضاف: كما أن السجل الإلكتروني الذي نحن بصدد إنشائه سيكون مقدمة لسجل مدني شامل وقاعدة بيانات مدنية حيوية يمكن أن تستخدم لكافة الخدمات الحكومية وليس للعملية الانتخابية فقط وسيُعتمد عليها في تنفيذ مشاريع حكومية إستراتيجية.

وأكد القاضي الإرياني ان تجربة السجل الإلكتروني في الدائرة العاشرة بشكل عام تمت بنجاح ووفق المسارات المخطط لها سلفاً بما في ذلك معدل التسجيل.

ودعا القاضي الإرياني جميع المواطنين ممن بلغوا السن القانونية 18 سنة إلى المشاركة الفاعلة في مشروع السجل الانتخابي الإلكتروني من خلال تسجيل اسمائهم والدفع بمعاييرهم إلى التسجيل ليتمكنوا من ممارسة حقوقهم الانتخابية والمشاركة الجادة في الاستحقاقات الانتخابية القادمة وفي الاستفتاء على الدستور الجديد .. فألى التفاصيل.

حوار/ فيصل الحزمي

انجاز مشروع السجل الانتخابي الإلكتروني وسيلي ذلك الاعداد والتحضير للاستفتاء على مشروع الدستور الجديد ثم الاعداد والتحضير للاستحقاقات الانتخابية القادمة.

لسنا متمسكين بهذه المواقع

• هناك اصوات حزبية تطالب بتغيير اللجنة العليا .. كيف تقبم علاقتكم مع الأحزاب باعتبارها لجنة محايدة؟ وهل تعتقدون ان المطالبين يريدون لجنة حزبية (محاصصة)؟
• نحن ننفذ المهام الموكلة الينا بموجب القانون ونصوص المبادرة الخليجية والبنها التنفيذية وكذا مخرجات الحوار الوطني وننظر للأحزاب السياسية كشركاء في العملية الانتخابية وسيظل هذا موقفنا بغض النظر عن مواقف الأحزاب وبعيداً عن مطالب هذا الطرف او ذلك لسنا متمسكين بهذه المواقع فنحن مكلفون بأداء مهمة وطنية مهنية بحثة.

تقدم أكثر من (145) ألفاً

• تتحدث بعض وسائل الإعلام عن سيطرة أحد الأحزاب السياسية على فروع اللجنة هل أصبحتم جاهزين لاختبار أعضاء اللجان الفرعية والأساسية؟ وهل ستضع للمحاصصة؟
• كان هناك سبعة عشر مديراً من مدراء فروع اللجنة بعدد من المحافظات يديرون تلك المكاتب بالانتداب من الجهات التي يتبعونها كوزارة الدفاع والداخلية وقد قامت اللجنة بالاستغناء عنهم واعادتهم إلى مقرر أعمالهم وقامت بتعيين بدلاء عنهم من الموظفين المثبتين باللجنة وفق معايير مهنية بحثة وشروط عامة أهمها: 1- أن يكون من أبناء المحافظة المعين فيها 2- أن يتمتع بحسن السيرة والسلوك 3- أن يكون مؤهلاً تأهلياً علمياً وقادراً على أداء عمله بكفاءة وحيادية ومهنية وفوق ذلك ان يكون من أبناء المحافظة.

وبذلك يتضح ان الامر لم يخضع للمحاصصة غير ان اللجنة العليا تعزيزاً لمبدأ الشفافية قد دعت جميع الأحزاب السياسية للاطلاع على قائمة المسجلين في الموقع الإلكتروني للجنة وكذا عند تشكيل اللجان بحيث يكون بمقدور أي حزب ان يتقدم بطلب للنظر فيما اذا كان ضمن المتقدمين أكثر من شخص يعمل في لجنة واحدة من حزب واحد ، اما بشأن اختيار اللجان فنظرنا لان العمل في اللجان الفرعية عمل فني يقتضي ان يكون التعامل معه من الحاصلين على مؤهل في مجال الحاسوب فقد قامت اللجنة العليا بالإعلان لمن يجد في نفسه الرغبة والقدرة للعمل في اطار المكان الذي يقيم فيه ان يقوم بتسجيل اسمه في الموقع الإلكتروني للجنة العليا او في فروع الامانة العامة للجنة العليا التي تقع في محل اقامته وفقاً لشروط تم نشرها في الموقع الإلكتروني للجنة وعبر وسائل الاعلام الرسمية المختلفة ، حيث تقدم أكثر من (145) ألفاً لتسجيل اسمائهم وسيتم اختيار المتقدمين في كل محافظة استعداداً لتنفيذ عملية التسجيل الشاملة حسب مراحل التسجيل الاربعة القادمة من اللجنة العليا.

الوقت مبكر لتحديد الكلفة

• كم سيكلف الاستحقاق الانتخابي القادم؟ هل هناك رقم محدد؟ وهل هناك تجاوب من المجتمع الدولي لدعم اللجنة؟
• ما يزال الوقت مبكراً لتحديد الكلفة فهناك أمور كثيرة لا بد ان تؤخذ بالحسبان ويانتظار تبلورها بعد الاستفتاء على الدستور وبعد صدور قانون انتخابات جديد وفقاً للدستور الجديد حسب مخرجات الحوار الوطني ونصوص المبادرة الخليجية والبنها التنفيذية.
• ما تتوقعه من وسائل الإعلام
• كيف تقيمون دور الإعلام الرسمي والحزبي والخاص بمختلف وسائله؟
• نستطيع القول إجمالاً ان الدور الإعلامي كان جيداً ومازلنا نتطلع لدور أكثر فعالية لوسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية خلال مراحل التسجيل الاربعة التي تتطلب بحكم اتساع نطاقها الجغرافي جهوداً مضاعفة لإيصال الرسائل الإعلامية والتوعية وهذا ما نتوقعه من وسائل الإعلام رسمية وغير رسمية فهي شريك رئيسي للجنة العليا للانتخابات.
• ختاماً ما هي رسالتكم للناخب اليمني؟
• ندعو كل المواطنين ممن بلغوا السن القانونية 18 سنة إلى المشاركة الفاعلة في مشروع السجل الانتخابي الإلكتروني من خلال تسجيل اسمائهم والدفع بمعاييرهم إلى التسجيل ليتمكنوا من ممارسة حقوقهم الانتخابية والمشاركة الجادة في الاستحقاقات الانتخابية القادمة وفي الاستفتاء على الدستور الجديد.

اللجنة جاهزة

• رئيس الجمهورية زار اللجنة العليا للانتخابات ووجه بسرعة تجهيز السجل الانتخابي فهل هذا ممكن خلال سنة او سنتين في ظل الأوضاع التي تمر بها بلادنا؟
• الفترة الزمنية المتوقع ان يتم تنفيذ المشروع خلالها وفق الخطة الزمنية الخاصة بالمشروع لا تتجاوز بضعة اشهر اعتباراً من تاريخ بدء العمل في تنفيذ المشروع.

موعد الاستحقاقات الانتخابية القادمة مرتبط بالاستفتاء على الدستور الجديد

مشروع السجل الانتخابي الإلكتروني له نتائج إيجابية كبيرة تشمل مختلف المؤسسات الرسمية

خطة مشروع السجل الانتخابي الإلكتروني وضعت بعين الاعتبار كل الظروف المحيطة

التجربة بشكل عام تمت بنجاح ووفق المسارات المخطط لها سلفاً بما في ذلك معدل التسجيل وسنعمل على الاستفادة الكاملة من هذه التجربة

من بداية المرحلة الأولى ولا اعتقد ان الفترة الزمنية المطلوبة قد تتجاوز السنة والامر في الأول والأخير مرهون بواقع التنفيذ فإذا ما ظهرت احدات طارئة غير متوقعة فلكل حادث حديث ولا ننسى اننا نمر بمرحلة انتقالية لها خصوصيتها ويتعذر معها التنبؤ الدقيق بما يمكن ان يحدث في المستقبل، إلا أني استطيع أن أؤكد لك ان اللجنة جاهزة للتنفيذ وان جميع المواطنين يتمتعون بوعي عال وإدراك تام بأهمية هذا المشروع يجعلهم يساهمون مساهمة فعالة في سبيل انجازه بنجاح غير مسبوق ، وهذا الامر هو ما عول عليه وهماذم الاخ / رئيس الجمهورية عندما وجه بسرعة انجاز السجل .

مرتبط بالاستفتاء على الدستور

• هل هناك موعد زمني محدد لإجراء انتخابات برلمانية ام ان الوقت مفتوح؟
• موعد الاستحقاقات الانتخابية القادمة مرتبط بالاستفتاء على الدستور الجديد وعند انجاز هذه المحطة سيكون من الممكن القطع بشكل نهائي بالمواعيد الزمنية للاستحقاقات الانتخابية المقبلة.

صورة واضحة

• كيف ستتعامل اللجنة في تنفيذ مهامها في ضوء مخرجات الحوار الوطني الشامل؟
• قيادة اللجنة العليا حريصة كل الحرص على الوفاء بالتزاماتها وما نحن بصده اليوم يعطي صورة واضحة عن الجهد المبذول في سبيل انجاز المهام الملقاة على عاتقنا في الوقت الراهن نعمل على

قال القاضي عبد المنعم محمد

الإرياني رئيس قطاع الاعلام والتوعية

الانتخابية باللجنة العليا للانتخابات

انه لا يمكن القطع بشكل نهائي

بالمواعيد الزمنية للاستحقاقات

الانتخابية المقبلة كونه مرتبطاً

بالاستفتاء على الدستور الجديد .

وأوضح الإرياني في لقاء أجرته

معه (14 أكتوبر) ان اللجنة العليا

لانتخابات تعمل بصدد مشروع

السجل الانتخابي الإلكتروني ومن المتوقع ان يتم تنفيذه خلال بضعة

اشهر اعتباراً من بداية المرحلة الأولى وقال ان الامر في الاول والأخير

مرهون بواقع التنفيذ وخصوصية المرحلة الانتقالية ويتعذر معها التنبؤ

الدقيق بما يمكن ان يحدث في المستقبل .

وتطرق القاضي الإرياني الى مميزات السجل الإلكتروني وقال إن من أبرزها



الانتخابي الإلكتروني في الدائرة العاشرة ؟ وهل تتوقعون مواجهتها عند تنفيذ المراحل القادمة ؟

• مشروع السجل الانتخابي الإلكتروني يعتبر التجربة الأولى من نوعها التي تخوضها اليمن ، ونظرًا لاختلاف هذا المشروع شكلاً ومضموناً عن الطريقة التقليدية التي كانت تتم عند انشاء السجل الانتخابي اليدوي اثناء المحطات الانتخابية السابقة والتي اكتسبت المواطنين معرفة لا بأس بها بالكيفية والإجراءات الانتخابية الإلكترونية في الدائرة العاشرة ؟ وهل تتوقعون مواجهتها عند تنفيذ المراحل القادمة ؟

• هناك مميزات كثيرة للسجل الانتخابي الإلكتروني وفي مقدمتها انه سيقضي على حالات التكرار وتشابه الصور الرقمية والبيانات الحيوية التي تعاني منها السجلات الانتخابية السابقة فالبيانات التي يقدمها السجل الإلكتروني باستخدام البصمة والصور الحيوية تتميز بدقة متناهية وهذا ما يعزز من مصداقية وثقة الجمهور بالسجل الانتخابي وبالعملية الانتخابية، الامر الآخر ان السجل الإلكتروني الذي نحن بصدد إنشائه سيكون مقدمة لسجل مدني شامل ما يعني اننا سنكون امام قاعدة بيانات مدنية حيوية يمكن أن تستخدم لكافة الخدمات الحكومية وليس للعملية الانتخابية فقط وسيُعتمد عليها في تنفيذ مشاريع حكومية استراتيجية ولك ان تخيل حجم التكاليف التي سيوفرها السجل المدني، حتى فيما يتعلق بالعملية الانتخابية فان عملية تحديث السجل الانتخابي ستكون سهلة جدا وستوفر الكثير من الوقت والجهد والكلفة، وفي اعتقادي ان هذه المميزات وغيرها كافية لترجيح خيار السجل الانتخابي الإلكتروني كمشروع حيوي بكل المقاييس.

لذلك يتعين على الاخوة المواطنين بالقي السن القانونية المشاركة الفاعلة في انجاح هذا المشروع عند تنفيذ مراحل التسجيل من خلال تسجيل اسمائهم ودعوة معايرهم لاستغلال هذه الفرصة والمبادرة بالتسجيل ليتمكن الجميع من ممارسة حقوقهم الانتخابية والتي ستعود بالفائدة عليهم وعلى الوطن.

• يتطلع العديد من الناخبين الى معرفة كل ما يتعلق بالسجل الانتخابي الإلكتروني من حيث مميزاته وما الذي يتوجب عليهم لإنجاح هذه التجربة ؟

• هناك مميزات كثيرة للسجل الانتخابي الإلكتروني وفي مقدمتها انه سيقضي على حالات التكرار وتشابه الصور الرقمية والبيانات الحيوية التي تعاني منها السجلات الانتخابية السابقة فالبيانات التي يقدمها السجل الإلكتروني باستخدام البصمة والصور الحيوية تتميز بدقة متناهية وهذا ما يعزز من مصداقية وثقة الجمهور بالسجل الانتخابي وبالعملية الانتخابية، الامر الآخر ان السجل الإلكتروني الذي نحن بصدد إنشائه سيكون مقدمة لسجل مدني شامل ما يعني اننا سنكون امام قاعدة بيانات مدنية حيوية يمكن أن تستخدم لكافة الخدمات الحكومية وليس للعملية الانتخابية فقط وسيُعتمد عليها في تنفيذ مشاريع حكومية استراتيجية ولك ان تخيل حجم التكاليف التي سيوفرها السجل المدني، حتى فيما يتعلق بالعملية الانتخابية فان عملية تحديث السجل الانتخابي ستكون سهلة جدا وستوفر الكثير من الوقت والجهد والكلفة، وفي اعتقادي ان هذه المميزات وغيرها كافية لترجيح خيار السجل الانتخابي الإلكتروني كمشروع حيوي بكل المقاييس.

لذلك يتعين على الاخوة المواطنين بالقي السن القانونية المشاركة الفاعلة في انجاح هذا المشروع عند تنفيذ مراحل التسجيل من خلال تسجيل اسمائهم ودعوة معايرهم لاستغلال هذه الفرصة والمبادرة بالتسجيل ليتمكن الجميع من ممارسة حقوقهم الانتخابية والتي ستعود بالفائدة عليهم وعلى الوطن.

لن يكون هذا المشروع هو العمل الوحيد

• نود الوقوف قليلاً مع ابرز ما انجزته اللجنة العليا للانتخابات تمهيداً للاستحقاق الديمقراطي القادم ؟

• سيكون من ابرز اعمال اللجنة العليا هو ما نحن بصده اليوم وهو مشروع السجل الانتخابي الإلكتروني هذا المشروع الحيوي الذي يمثل مقدمة لسجل مدني ستكون له نتائج ايجابية كبيرة لا تقتصر على العملية الانتخابية فحسب بل تمتد لتشمل مختلف المؤسسات الرسمية وأكثر من ذلك كما اوضحنا في الاجابة على السؤال السابق، ولن يكون هذا المشروع هو العمل الوحيد اذ نتتظرنا مهام كبيرة بما في ذلك الاعداد والتحضير للاستفتاء على الدستور وللاستحقاقات الانتخابية القادمة وستكون هذه المهام اضافات اخرى تصاف بإذن الله إلى انجاز مشروع السجل الانتخابي الإلكتروني.

نقطة انطلاق

• كيف تقرؤون مؤشرات التسجيل في الدائرة العاشرة بأمانة العاصمة؟ وهل سيتم البناء على نتائجها؟ وهل وضعتم بالحسبان التنوع الجغرافي والثقافي وخصوصية المناطق والأوضاع الامنية وغيرها من العوامل التي لا يمكن مقارنتها مع واقع الدائرة العاشرة؟
• التجربة بشكل عام تمت بنجاح ووفق المسارات المخطط لها سلفاً بما في ذلك معدل التسجيل وسنعمل على الاستفادة الكاملة من هذه التجربة والاستناد اليها كقطعة انطلاق للمضي قدماً في تنفيذ مراحل التسجيل الاربعة التي تشمل جميع محافظات الجمهورية.
• خطة مشروع السجل الانتخابي الإلكتروني وضعت بعين الاعتبار كل الظروف المحيطة بما في ذلك ما ذكرته من التنوع الجغرافي والثقافي وخصوصية المناطق والأوضاع الامنية وغيرها من المعطيات التي قد يكون لها تأثير على عملية التسجيل.

تكثيف بث الرسائل الإعلامية والتوعية

• ما هي ابرز العوقات التي واجهتموها خلال تنفيذ النظام

التي تكاد ان تشمل جميع شرائح المجتمع بما في ذلك الفئات الأكثر وعياً بسبب حداثة المشروع، فهذا التحدي وغيره يجعلنا نؤكد ان هذا الامر سيؤخذ بعين الاعتبار من قبل مختلف وسائل الاعلام الرسمية وغير الرسمية وكذا من قبل الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني الذين نعتبرهم شركاء حقيقيين للجنة في انجاح هذا المشروع.